المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية (العراق أنموذجاً)

م . د . منتصر حسين جواد الباوي

كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة للعلوم الاسلامية

كلمات مفتاحية: الجيش، العراق، المؤسسة العسكرية، المسؤولية الاجتماعية

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المسؤولية الاجتماعية التي تبناها المؤسسة العسكرية وأثرها على تعزيز الوحدة الوطنية ، وهي تعبر عن التزام تلك المؤسسات في تعزيز الوحدة الوطنية وتلعب المسؤولية دورا مهم في تعزيز المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وتحسين مستوى الخدمات المقدمة له بطريقة طوعية تساهم في تعزيز وتقوية علاقة تلك المؤسسات المجتمع . وتم تقسم البحث الى مبحثين ، المبحث الاول وضح ماهية المسؤولية الاجتماعية والمبحث الثاني تتناول طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية .

المقدمة:

تعد المسؤولية الاجتماعية من أهم وأبرز الواجبات التي تقع على جميع المؤسسات الدستورية في الدولة، وهي تعبر عن التزام تلك المؤسسات في تعزيز الوحدة الوطنية وتلعب المسؤولية دورا مهم في تعزيز المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وتحسين مستوى الخدمات المقدمة له بطريقة طوعية تساهم في تعزيز وتقوية علاقة تلك المؤسسات المجتمع، والمسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على مجرد المشاركة في عمل خيري هنا أو هناك او حملات تطوعية، بل يجب أن تشمل النواحي الصحية والبيئية وتطوير المجتمع الداخلي وفي ظل التغيرات الكبيرة الحاصلة في العالم المعاصر، و نظرا لعدم قدرة الدولة على القيام بمسؤوليتها وواجباتها تجاه جميع المواطنين، فلا بد من قيام هذه المؤسسات على اختلاف أشكالها وتخصصاتها بأدوار في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتوفير آليات فاعلة في مجال التصدي للتحديات القائمة وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادي ورفاهية المجتمع مستقبلاً إن الهدف الرئيس من المسؤولية الاجتماعية هو

المساهمة في التنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية .وتركز على ثلاثة جوانب هي: دعم التقدم الاقتصادي ، وتحقيق التقدم الاجتماعي، والإسهام في حماية البيئة.

لا شك أن واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية في العراق يتطلب مزيدًا من العمل والجهود لتكون هذه الممارسة جزءًا مهماً وممارسة واعية وصحيحة، ولتدعيم اتجاهات ممارسة مسؤولية مجتمعية حقيقية في الطبيعة العراقية، تعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءًا صلبًا ومهمًا في عمق مسؤوليات الدولة وحكومتها القائمة على تسيير الأمور فيها، وبما أن الأمن من العناصر المهمة في بناء الدولة، فإن طبيعة العلاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين والمجتمع بشكل هام تعتبر من الأولويات المهمة في مأسسة الدولة، والتوجه بها إلى الاستقرار الامني والسياسي ، وهو ما يظهر بشكل واضح اهتمام المؤسسات الامنية وخاصة المؤسسة العسكرية، أو ما يطلق عليه المجتمع المصغر، فلا شك أن المؤسسة العسكرية مؤسسة اجتماعية خدماتية كالمؤسسات الاجتماعية الأخرى، مثلها مثل، المؤسسة الأسرية، والصحية، والتربوية، والصناعية...الخ، وهي تقدم خدماتها لكافة شرائح المجتمع دون استثناء أو تمييز، علمًا أن الدور التنموي للمؤسسة العسكرية عمومًا هو دور مجتمعي شامل لكل المجالات (أمنية، اقتصادية، اجتماعية، صحية، بيئية...)، حيث إن المؤسسة العسكرية في الكثير من الدول الديمقراطية لعبت دورًا أساسيًا في مجالات المساعدة الاجتماعية والإسكانية والصحية (خاصة خلال الحروب والكوارث الطبيعية أو في حالات النزاعات المسلحة) كما تلعب المؤسسة العسكرية في ذات الإطار دورا يتعدى حدود الدولة إلى غيرها من الدول، ومثال ذلك القوات متعددة الجنسيات في كثير من مناطق النزاع والكوارث حول العالم.

فتُعد المؤسسة العسكرية من المؤسسات المهمة في النظم السياسية لدول العالم ومنها العراق ليس لاعتبارات كونها المؤسسة الحامية للدولة والمدافعة عنها أمام التحديات والأخطار الداخلية والخارجية لما تمتلكه من أدوات القوة والإكراه فحسب، بل ولأنها المؤسسة الأكثر تنظيماً وحرفيةً ومهنيةً والتي هي من أساسيات عمل المؤسسة، إذ يُدّرب ويُنشأ رجالات المؤسسة على الهرمية في إطاعة الأوامر وتنفيذ الواجبات.

أهمية البحث :

تبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية العراقية في نشر السلم المجتمعي مما يعزز بناء الدولة العراقية من خلال فلسفة المؤسسة العسكرية العراقية ودورها في كافة المجالات المجتمعية .

إشكالية البحث

تبين مشكلة الدراسة انطلاقًا من الدور الاجتماعي الذي بدأت المؤسسة العسكرية تفرض نفسه في المجتمع العراقي، من خلال تغيير الصورة النمطية للمؤسسة العسكرية ، ولذلك تجيب الدراسة على السؤال الآتي:

(ما أثر سلوك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية في تعزيز الوحدة الوطنية للبلاد)

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية يختلف حسب طبيعة فلسفة الدولة في نبذ التطرف ونشر السلم المجتمعي مما يعزز الوحدة الوطنية).

هيلكية البحث:

انتظمت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة ، تناول المبحث الأول الذي جاء بعنوان ماهية المسؤولية الاجتماعية أما المبحث الثاني فقد قدم شرحا مفصلاً للمؤسسة العسكرية .

المبحث الاول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

اولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات المهمة في اي مجتمع انساني لارتباطها بمهمة تحديد وضبط سموك الافراد داخل المجتمع بالاعتماد على عدة عناصر مثل الأدراك ، والشعور ، والممارسة الفعلية الدال عليها، فالتحسس الكامل بالالتزامات الاجتماعية يملي على الافراد ممارسة السلوك الذي ينسجم مع مضامين القيم والاعراف الاجتماعية وفي الوقت نفسه يتخلى الافراد عن ممارسة كل ما يؤدي الى خرق او تحريف تلك القيم والاعراف السائدة. [1]

إن المسؤولية الاجتماعية مفهوم من المفاهيم الإنسانية الراقية، وتعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة، وتتسع لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية لخدمة المجتمع، مثل تعزيز وحدة المجتمع وتحسين البيئة والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وهي التزام بالإسهام في التنمية المستدامة لتحسين مستوى معيشة المواطن بأسلوب يخدم الحياة الاجتماعية ، ويخدم التنمية في وقت واحد.

المسؤولية الاجتماعية جزء من المسؤولية بصفة عامة، فالفرد مسؤول عن نفسه وعن الجماعة، والجماعة مسؤولة عن نفسها واهدافها، وعن اعضائها في جميع الامور والاحوال، والمسؤولية الاجتماعية ضرورية للمصلحة العامة، وفي ضوئها تتحقق الوحدة

وتتماسك الجماعة، وينعم المجتمع بالسلام ، فالمسؤولية الاجتماعية تفرض التعاون والالتزام والتضامن والاحترام والحب والديمقراطية في المعاملة والمشاركة الجادة، كما يرتبط مفهوم المسؤولية ويتداخل مع عدد من المفاهيم منها: الحقوق والواجبات، والهوية والمواطنة ، الاخلاق والقيم، والادراك الاجتماعي، والضمير الفردي والجماعي، ويمكن الافتراض ان المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالنمو الاخلاقي والثقة بالنفس والوعي الاجتماعي والاحساس بالهوية الاجتماعية، والتعميم والوعي وبادراك هدف الانسان من الحياة [2] حيث تزايد في السنوات العشر الاخيرة الحديث حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية واصبح المجتمع يتطلع اليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم ، وبالتالي تعد خدمة تعزيز وحدة المجتمع من ابرز وظائف المؤسسات ومنها المؤسسة العسكرية مما يتح تعزيز النسيج الاجتماعي ومما ياثر على المشاركة الفعالة في بناء الدولة[3].

ثانياً: تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية:

تبدأ عملية تعلم المسؤولية الاجتماعية منذ أن يعي الناشئ تحمل والديه المسؤولية في رعايته وتربيته وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، وتنمو المسؤولية تدريجيا عن طريق التربية والتنشئة، وفي كلا المستويين يظل الهدف واحداً، وهو إعداد الفرد ليكون مواطن المستقبل ويكون راعياً وواعياً لذاته ومسؤولياته. لذلك لا يمكن أن نهمش دور التربية المساعد على إذكاء الشخصية الفردية وتنمية ملكاتها (المهارات والقدرات، والحس الأخلاقي والوجداني، والعملي، والإرادة الفاعلة، والثقة بالنفس وروح المبادرة والإبداع في العمل).مما يعزز تماسك المجتمع. بدأت عبارة "المسؤولية المجتمعية للمؤسسات" تتردد على مسامعنا. ولكن ملامح هذا المفهوم لم تتحدد بعد بشكل واضح. وفي أحسن الأحوال، فإن معظم مبادرات المسؤولية الاجتماعية ،إن لم نقل جميعها، لا تزال في حدود الإعراب عن النوايا الحسنة للمؤسسات تجاه المجتمع الذي تزاول نشاطها فيه.[4]

ثالثاً: مبادى المسؤولية الاجتماعية حسب المخطط الاتي:

المصدر: من عمل الباحث

رابعاً: ابعاد المسؤولية الاجتماعية[5]

هناك عدة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز المجتمع من خلال الابعاد الاتية:

أ- **البعد الاقتصادي**: يحقق تحقيق العلاقات المؤسسة من خلال الاهتمام بالمسؤولية اتجاه الافراد مما يخلق ويساهم في خلق وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الاخلاقي واحترام مصالح الاطراف المعينة مما ينعكس على خدمة المجتمع في المجال الاقتصادي.

ب- **البعد الاجتماعي**: يهدف هذا الى خلق وتحقيق علاقات العمل داخل المؤسسة مما ينعكس على القدرة على الابتكار وتنظيم الحياة التنظيمية للمجتمع من خلال المعايير الاخلاقية والقيم الاجتماعية من مبدا خقوق الانسان ومراعاة الجوانب الاخرى.

ج- **البعد البيئي**: من واجب المؤسسة البيئي ان تقوم بتجنب من خلال حماية الاطفال صحيا وثقافيا ومنع التميز على اساس الجنس او الدين.

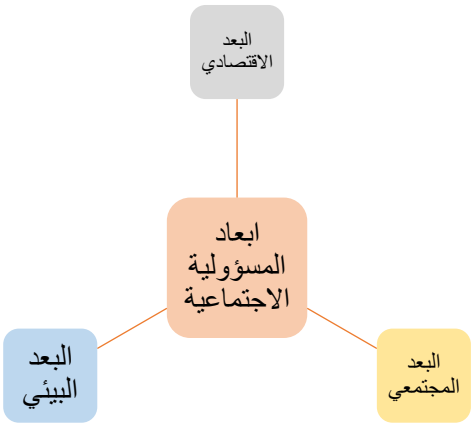

المبحث الثاني: طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية.

تنبع أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية[*]، من جملة المهام التي تؤديها في حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية والمحافظة على حدودها ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي، كما تتدخل في حال فشل أجهزة الأمن الداخلية من السيطرة على الأوضاع داخل الدولة .

اولاً: الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية:

إن الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية هو عنوان واسع يرتبط أولاً بأهمية المؤسّسة العسكرية، ثم بالدور المنوط بها في الوطن، فتعد المؤسسة العسكرية العراقية عن

هذا الدور الحيوي في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في العراق مما ينعكس على طبيعة الوحدة الوطنية طبقاً لطبيعة المهام والمسؤوليات التي تقوم بها للدفاع عنه تجاه التهديدات الخارجية فضلاً عن التهديدات الداخلية، وأن الوظيفة الأساسية للمؤسسة العسكرية هي الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية، وهي في عملها تخضع للسلطة المدنية فالحاكم المدني هو الأصل إذ يكون للمؤسسة العسكرية وظيفة يحددها الدستور والقواعد القانونية التي تقوم بها على الوجه الذي تقرره سلطة الحكم المسؤولة أمام البرلمان[6] فالمؤسسة العسكرية هو المؤسسة الدستورية الوحيدة التي تغطي باختصاصاتها ويجري عملها في جميع الأراضي داخل حدود الدولة وهذا الوجود كافٍ لأن يميزها عن بقية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمكانة تسمح له أن يعمل بموقع الرمز للوطن مما تؤثر على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[7]

فترتبط رفاهية المجتمع إلى حدّ بعيد بقدرته العسكرية، أي بمدى توافر عناصر القوّة واستراتيجية استخدامها، إذ أنّ "حالة التوازن والوفرة في القوى تخلق موقفاً من التكافؤ النفسي ومن الإحساس بالقدرة على الحركة وإمكانية المناورة والمساومة، وتوجد فرصاً وبدائل متعددة. إن الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية هو عنوان واسع يرتبط أولاً بأهمية المؤسّسة العسكرية ثم بالأدوار المناطة بها في البلد[8]، ولعدم مساندة المؤسّسات الاجتماعية، فدور المؤسسة العسكرية إذاً ليست عسكرية أو أمنية فحسب، بل هي اهتمام بالمجالات الاجتماعية التي تنعكس على طبيعة الوحدة الوطنية

وضمن هذا الإطار تبرز أهمية الدّور الاجتماعي للمؤسّسة العسكرية من خلال التنشئة العسكرية التي لا يمكن فصلها عن التنشئة الاجتماعية والمدنية والوطنية، والتي تتوجّه إلى العدد الكبير من المتطوّعين والمجنّدين الذين سيعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم إلى مجتمعهم ومؤسّساته المدنية. فتمتّع المؤسسة العسكرية عموماً بثلاث مزايا أساسية لا تتمتّع بها أيّ مؤسّسة اجتماعية أخرى وهي التنظيم الدقيق وامتلاك القوّة المتمثّلة في الأسلحة والمعدّات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقاً للقوانين، والهيبة العالية الناتجة عن ذلك لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي حددتها السياسة العليا أو الاستراتيجية القومية.[9]

فالدور الاجتماعي للمؤسّسة العسكرية في إطار ما يمكن تسميته العلاقات المدنية العسكرية، التي تقوم على التشارك ومواجهة التحديات، وبناء الدولة بعيدًا عن النظريات الصراعية التي حكمت تلك العلاقات وحصرتها في القفز على السلطة، والهيمنة على الحياة السياسية في الدولة، وهى نظريات انتقائية، تركز على تجارب فاشلة، في الوقت الذى نجد فيه المؤسسة العسكرية في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرهما تقوم المؤسسة العسكرية بأدوار أخرى بخلاف الدور الأمني والعسكري، بل يمتد دورها للتنمية

والتنشئة الاجتماعية، وحماية الهوية الوطنية للدولة، باعتبار أن تلك العناصر جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل للدولة، والذى يتعدى بكثير فكرة القوة المسلحة فقط. وفي هذا الإطار، فإن مساهمة المؤسسة العسكرية في عملية التنمية هي واقع تشترك فيه الدول المتقدمة مع الدول النامية بأشكال ودرجات مختلفة، فقد أصبح دور المؤسسة العسكرية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مرتبطًا بوجودها وتطورها، خاصة مع تراجع الحروب التقليدية والتغير النسبي في مفهوم الوظائف الدفاعية. كما أن الصورة النمطية التقليدية الشائعة داخل بعض البلدان العربية ومنها العراق من تضخم الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية، ليست هي الصورة الدقيقة والوحيدة المعبرة عن دور ومساهمات المؤسسات العسكرية، حيث إن العديد من الخبرات الدولية، مثلما فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، قد أثبتت أن الدور الاجتماعي والتنموي للمؤسسة العسكرية لا يتعدى الحدود الطبيعية للتأثير، ولا يتضخم ويعظم منافعه على حساب المصلحة الوطنية أو على حساب إضعاف القطاع الخاص، إنما هو موازن ومكمل له فى ضوء علاقات التعاون والتكامل وتحقيق التنمية مما ينعكس على وحدة البلد، ذلك أن هناك قواعد وضوابط قانونية مؤسسية عرفية قد استقرت داخل ممارسات المؤسسة العسكرية فى تلك الدول مما يؤكد ان المؤسسة العسكرية ذات اهداف بعيدة المدى وخاصة تحقيق التماسك المجتمعي.وهذا مما يؤكد ان المؤسسة العسكرية هي احد نواة التنشئة الاجتماعية مما ينعكس على الوحدة الوطنية

ونبذ التطرف من خلال المخطط الاتي:

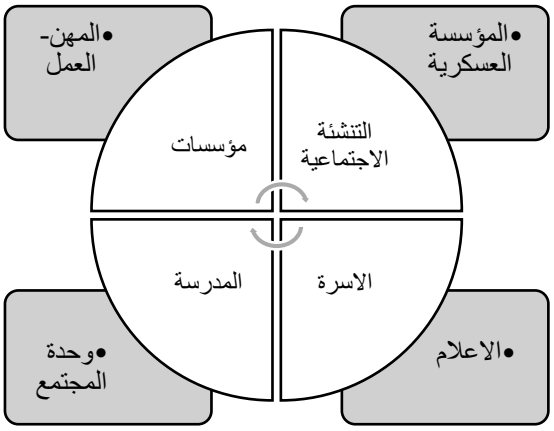

المصدر: من عمل الباحث:

ضمن هذا السياق، تبرز أهمية الدّور الاجتماعي للمؤسّسة العسكرية من خلال التنشئة العسكرية التي لا يمكن فصلها عن التنشئة المدنية والوطنية، والتي تتوجّه إلى العدد الكبير من المتطوّعين والجنود الذين سيعودون بعد انتهاء فترة خدمتهم إلى مجتمعهم ومؤسّساته المدنية، حيث تهدف المؤسسة العسكرية إلى غرس صفات الوفاء، والتضحية، الانضباط، والشعور بالهدف والمسؤولية، وتنمية قيم الانتماء، والهوية، والأسرة، وتعظيم الرغبة في التعلم وتطوير الذات. مما ينعكس على انسجام المجتمع

ثانيا: دور الخدمة العسكرية الإلزامية(خدمة العلم) في تعزيز الوحدة الوطنية:

تشكّل خدمة العلم (الخدمة العسكرية الإلزامية) الوسيلة الفضلى لتحقيق التنشئة الوطنية كمستوى أساسي من مستويات التنشئة المدنية. غير أن هذا الدور الهام، لا يمكن للمؤسّسة العسكرية.

فمبدأ التجنيد هو من أهم مبادئ الخدمة العسكرية العامة، وأولى الوسائل لتحضير دفاع وطني لا يقوم على الإستعلاء والعدائية أو الكراهية. إنه مسار أوّلي نحو التغيير والحداثة (في هذه المؤسّسة الأساسية بين مؤسّسات الدولة)، من أجل التأثير في سلوك وتفكير كوادرها بهدف تكوين اتجاه أكثر انفتاحا. إن خدمة العلم التي تساعد بانتقال المؤسسة العسكرية من حالة السلم إلى حالة الحرب بإعداد احتياطه الكبير، غير منفصلة عن مبدأ التنشئة، ولا يمكن أن تتمّ ما لم يدرك المواطن دوره في مساندة الجيش، وذلك عبر نشر الوعي الوطني من قبل المؤسّسة العسكرية، والعمل على تنمية ثقة الشاب بنفسه واتكاله على الذات.

إن خدمة العلم هي الطريق السليم لوصول المؤسّسة العسكرية إلى الشعب، لتعاونه ويعاونها على أداء رسالة مجتمعية نافعة. فبرنامج الخدمة، وأساليب التجنيد والرؤية الواضحة، تحدّد جيش المستقبل، خصوصاً وأنّ التحديث في مجتمعاتنا أصبح حاجة ملحّة. إنّ الشباب هم طاقات المؤسسة العسكرية، فمن الأهميّة بمكان معرفة كيفية الولوج إلى عقولهم وتنشئتهم تنشئة صالحة واعية، وتوعيتهم وعدم القطع معهم. وربما استفادت المؤسسة العسكرية من طاقات الجنود في مجالات عدّة، لكنّ الإيجابية تتمثّل في عودة هؤلاء الشباب إلى مجتمعهم بثقة عالية بالنفس، وبشخصية متّزنة، وبأفكار وبمعتقدات وطنية عنوانها الولاء للوطن الذي إليه وحده الانتماء، وليس لمنطقة من مناطقه أو لطائفة من طوائفه ولا لعشيرة من عشائره.

ومن وجهة نظر نفس اجتماعية فإن خدمة العلم سابقا في العهد الملكي والجهوري أعادت الهيبة للعائلة بعد أن كانت الحروب والازمات قد خلخلت السلطة الأبوية التي كانت عموماً بحالة تقهقر نتيجة تيّارات تربوية وثقافية معيّنة. ذلك أنّ استعارة المؤسسة العسكرية

لدورها الاجتماعي يعزّز تماسك الأسرة ويقوّي الوحدة الوطنية بما تقدّمه للشباب من مفاهيم محددة للولاء والانتماء، ومن تجربة أساسها احترام القانون والانضباط والتعاون لتنفيذ المهام، الواقع أنّ الجندي لا يتلمّس أحياناً إيجابيات خدمة العلم [10]إلا بعد تمضية فترتها، حيث يتبيّن بعد عودته إلى مجتمعه، مدى مساهمتها في بلورة شخصيّته وازدياد ثقته بنفسه وبدوره الاجتماعي.

وهذا ما يؤكد وجود تقصير إعلامي في العراق تجاه الشباب حول الأهمية الوطنية لخدمة العلم، ومساهمتها الإيجابية في تنمية شخصية الجندي. وهذا ما قد يقدّم للجندي احتمالا أعلى في الحصول على فرصة عمل بعد انتهاء فترة خدمته العسكرية، أي عكس ما هو سائد عند غالبية الجنود.

ما تقترحه هذه الدراسة هو العمل على وضع خطّة دستورية سياسية واجتماعية و إعلامية تقوم على كون أهداف الاستراتيجية العسكرية، هي، إضافة إلى الدفاع عن الوطن وتوفير أمنه، تحقيق تنمية اجتماعية، وصولاً إلى العدالة الاجتماعية التي وحدها توّفر الأمن الاجتماعي وتصون المجتمع وأفرادهما ينعكس على السلم المجتمعي للدولة.

ثالثاً: علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات المدنية وأثرها في تعزيز الوحدة الوطنية:

تعد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية قائمة على عدد من الاعتبارات تمثل مجملها علاقة مترابطة متكاملة متناسقة من الصعب الفصل بينهما، فالمؤسسة العسكرية ليست مجتمعًا خاصاً ذا خطط واستراتيجيات تتعلق بإدارة الحرب والازمات فقط بل أصبحت تعبئة المجتمع الداخلي لا تقل أهمية عن تعبئة المؤسسة العسكرية المقاتلة، فنجاح الثانية مرتبط ارتباط وثيق بالأولى بل تشكل الأولى الدرع الأول في منع اختراق الجهة الثانية العامة، وتقوم المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي بمهمة خدمة البلاد لا قيادتها و ن سيطرة المؤسسة المدنية على المؤسسة العسكرية على اختلاف تشكيلاتها واصنافها تمثل مبدأً جوهريًا ومرتكز اساسي من مبادئ الديمقراطية، ليس هذا من باب أنهم أكثر حكمة من العسكريين لكن هذه مقتضيات وجوهر الديمقراطية الحقيقة مما ينعكس على وحدة تماسك وانصهار المجتمع في وحدة البلد الذي يصدر عن إرادة الشعب ومن يمثله في اتخاذ القرارات، هذا لا يمنع مشاركة المؤسسات الامنية مشاركة كاملة ومتساوية في الحياة السياسية والاجتماعية لكن بصفتهم الشخصية فهي الحامية للمجتمع وأداة التنفيذ فيه، وإذا كان الحفاظ على الأمن من مهمات المؤسسات الامنية ومن ضمنها المؤسسة العسكرية فإن مدخل ذلك يتم من خلال تحقيق مجموعه من المبادئ مثل حكم الأغلبية وحقوق الأقليات وحرية التعبير وحقوق الانسان وهي ما تعنى به المؤسسات المدنية. [11] هناك نماذج للعلاقات المدنية العسكرية ومنها: النموذج الليبرالي حيث يقوم هذا االمنهج

على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفًا لكل من المدنيين والعسكريين، وعليه فإن تولي المناصب الحكومية معينون ومنتخبون أوكل إليهم تحقيق الأهداف السياسة الداخلية والخارجية من مهام المدنيين، كما يعتمد هذا النموذج عدم التدخل في الشؤون العسكرية مثل الترقيات والامتيازات الخاصة بهم على أساس احترام شرف العسكر وتقدير خبراتهم ما يعزز الروابط العسكرية المدنية التي على تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة، بحيث تكون فيه المؤسسة العسكرية قوة نظامية تساعد في حفظ الأمن وتقديم الخدمات الكبرى التي لا يقوم بها إلا المؤسسة العسكرية، غير أن الأولويات تبقى رهنًا بعوامل موضوعية تارة، وبخصوصيات الدولة تارة أخرى.[12] وعليه فإن المؤسسة العسكرية مؤسسة اجتماعية لها نظام اجتماعي له تقاليده وخصائصه بسلوك اجتماعي خاص بالأفراد المنتمين لهذه المؤسسة العسكرية التي تمثل في واقع الأمر المؤسسة الوطنية الوحيدة في مقابل ضعف الروابط القومية العامة، فالروابط القبلية والعشائرية والمذهبية تحدد إلى درجة كبيرة إدراك وعي الناس أكثر مما يحدده الانتماء إلى جماعة واحدة، التي تمثلها المؤسسة العسكرية الذي يعد الكيان الذي احتوى كل فئات الشعب وجميع ابناءها وممثلي الفئات القبلية والعشائرية والاجتماعية، هذه الواقع المؤسسة العسكرية لرمز سيادة الامة مما أضفى عليه طابعًا فريدًا أكسبها أغلبية على جميع المؤسسات كما يمكن للمؤسسة العسكرية أن تعكس أيديولوجية المجتمع وتضم بداخلها القوى الاجتماعية السائدة فيه. إن المؤسسة العسكرية الحقة تقوم على توثيق العلاقة بالمواطنين والتفاعل معهم مما ينتج عنه ترسيخ الثقة الوطنية بالوطن ومستقبله، وفي ذلك تحقيق للمصلحة الوطنية العليا، كما أنها في موقع الحماية للإرادة الشعبية من خلال حمايتها للدستور ومؤسسات الدولة، فالعلاقة طردية بين المؤسسة العسكرية والمواطنين فكلما كانت المؤسسة العسكرية على علاقة جيدة مع المواطنين استطاعت أن تلعب دورًا مهمًا في مجال التكامل بين مختلف الفئات التي يتشكل مها المجتمع وبناء الإحساس بالولاء الوطني والهوية المشتركة التي تمثل وفاق الجميع، فتعد المؤسسة العسكرية ممثلة بالأمن الوطني جزءًا مهمًا من التركيب الاجتماعي، فالمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والأسرية والدينية تربطها علاقات وثيقة عضوية وتكاملية وتشاركية ومباشرة مع المؤسسة العسكرية، فالمؤسسة العسكرية لا تستطيع أن تؤدي دورها ووظائفها دون مؤسسة اقتصادية تساعدها على تجهيزاتها بالمعدات وتزودها بالمواد الغذائية وتوفر لهم الامكانيات من البيانات والمصانع والمختبرات التي تتطلبها طبيعة واجباتها الوطنية والأمنية. في الوقت الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في تأمين الحماية لمختلف المؤسسات وتساعد على انتشار الأمن والسلام فيربوع البلاد. الأمر الذي يعكس نفسه على الحركة التجارية والاجتماعية و الإنسانية بشكل عام. مشاركة المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة يمثل تعبيرا

عن مستوى التقدم والتطور والفهم السياسي للنظام الحاكم، وقد أشارت وثيقة الإسكندرية المنبثقة عن مؤتمر قضايا الإصلاح يعتبر المجتمع المدني هو الرافد الأساسي الذي يغذي المجتمع العسكري بالأفراد مما ينشأ عن هذا الارتباط عملية تنشئة تقودها المؤسسة العسكرية باتجاه تطوير جديد تذوب معه الفروقات المدنية ضمن تماثل اجتماعي يجمعها في بوتقة واحدة بحيث تنتظم فيه العلاقة بين المؤسسة العسكرية ممثلة بقوات الأمن الوطني في ظل الأنظمة الديمقراطية وبين المجتمع المدني على قاعدة أن الشعب بيده تحديد الخيارات عبر ممثليه المنتخبين في تقدير السياسات العربي لأهمية الإصلاح الديمقراطي القائم في أحد أوجهه على الجهود الرقابية لمؤسسات المجتمع المدني للعمل على بناء نظام ديمقراطي حقيقي والمرتكز على تشريع يعبر عن تطلعات الشعب، لذلك نشطت العديد من المؤسسات المدنية التي تلتقي مع المؤسسة الأمنية في تحقيق الأمن واحترام كرامة الإنسان والمواطن، وتدعم المجتمع في بناء القدرات البشرية والمؤسسية على المستوى العلمي والمهني ومن هذه المؤسسات [13]

الخاتمة:

إن موضوع المؤسسة العسكرية العراقية من أكثر الموضوعات أهمية فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، واثرها في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد أن يدرس طبيعة المتغيرات والاستراتيجيات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد من بينها المؤسسة العسكرية، وذلك لما لهذه اهمية كبيرة للمؤسسة العسكرية من إمكانيات مادية ومعنوية وبشرية في تعزيز الوحدة الوطنية إلى جانب دورها فى تحقيق الاستقرار الامني داخلياً وخارجياً لحماية ارض الوطن كمؤسسة مؤسساتية لابد منها حتى تنطلق عملية التطور والبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فوجود المؤسسة العسكرية حاجة أساسية للدولة كما هي ضرورة من ضرورات بناء المجتمع وحمايته، ومرتكز أساسي من مرتكزات الدولة، حيث تقوم ببذل الجهود للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية.

الهوامش:

---

(1) احلام كاظم عبد الحسين، 2119 ، تحمل المسؤولية وعلاقته باتساق الذات لدى المرشدين التربويين، كلية التربية، جامعة المستنصرية،2008، ص 3 .

(2) . زيدان بن عجيز، المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد 27لسنة الرابعة، جامعة قطر، 1995،ص99.

(3) . محمد الصيرفي ، المسؤولية الاجتماعية للادارة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 34.

(4) . شادية مخلوف، ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني، ورقة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، 2011 ، ص 2

(5) . طاهر الغالبي، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان ، الاردن، 2008، ص82.

(*) . المؤسسة العسكرية هي : مجموعة القوات المسلحة الدائمة منها وشبه الدائمة ، وكذلك القوى النظامية منها كالشرطة والأمن والمخابرات وقوات الحدود ، كما تضم قيادات ودوائر عليا ووسطية ودنيا ومديريات وآمريات ومؤسسات تدريبية ومراكز وكليات وجامعات عسكرية ومعامل ومصانع ومنشأت ودوائر ودوائر ارتباط مختلفة قد تكون عسكرية من كافة الوجوه أو مرتبطة مع جهات ودوائر مدنية للمزيد من التفاصيل ينظر: فاروق توفيق القرقولي ، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ودورها في الصراع العربي . الإسرائيلي (1948.1991) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1999، ص9.

(6) . عبد الجبار أحمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق، 2010 ،ص 161.

(7) . حسان العاني ، الأنظمة السياسية لدول أمريكا اللاتينية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1989 ، ص43.

(8) . فؤاد إسحق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية ، دار السّاقي ، لندن ، 1990، ص9.

(9) . عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى الاستراتيجية ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2004 ،ص ص 37-38.

(10) . ميرنا الضاروب ، الشباب اللبناني والجيش (خدمة العلم وتأثيرها على نفسية الشباب المجندين)، بحث أعد لنيل شهادة الجدارة في علم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية 1996 - 1997.ص 10.

(11) . مجموعة باحثين ، التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ط1 ، بغداد ، 2014،ص173.

(12) احسان محمد، علم الاجتماع العسكري.، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 7

(13) . المصدر نفسه، ص8.

المصادر:

1. احلام كاظم عبد الحسين ، 2119 ، تحمل المسؤولية وعلاقته باتساق الذات لدى المرشدين التربويين ، كلية التربية، جامعة المستنصرية،2008.
2. زيدان بن عجيز، المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد 27لسنة الرابعة، جامعة قطر، 1995.

3. محمد الصيرفي ، المسؤولية الاجتماعية للادارة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.
4. شادية مخلوف، ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني، ورقة ضمن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، 2011.
5. طاهر الغالبي، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان ، الاردن، 2008.
6. فاروق توفيق القرقولي ، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ودورها في الصراع العربي . الإسرائيلي (1948.1991) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1999.
7. عبد الجبار أحمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، العراق، 2010.
8. حسان العاني ، الأنظمة السياسية لدول أمريكا اللاتينية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1989.
9. فؤاد إسحق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية ، دار السّاقي ، لندن ، 1990 .
10. عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى الاستراتيجية ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2004.
11. ميرنا الضاروب ، الشباب اللبناني والجيش (خدمة العلم وتأثيرها على نفسية الشباب المجندين)، بحث أعد لنيل شهادة الجدارة في علم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية 1996 – 1997.
12. مجموعة باحثين ، التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ط1 ، بغداد ، 2014.
13. احسان محمد، علم الاجتماع العسكري.، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

The social responsibility of the military and its role in promoting (national unity (Iraq as a model

Dr. Montaser Hussein Jawad Al-Bawi
Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences
lecdhi133@alkadhum-col.edu.iq

Keywords: the army, Iraq, the military institution, social responsibility

Summary:

This study aimed to identify the social responsibility adopted by the military institution and its impact on strengthening national unity. and strengthening the relationship of those institutions to society. The research was divided into two sections. The first topic explained what social responsibility is, and the second topic deals with the nature of the social responsibility of the military institution and its role in strengthening national unity.